الأمم المتحدة

S/2012/675

مجلس الأمن

Distr.: General
30 August 2012
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ٢٠٤٠ (٢٠١٢) الذي مدد المجلس بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لفترة ١٢ شهرا. ويفي هذا التقرير بمتطلب بيان الخطوات التي تنفذها البعثة حاليا، بعد انتخابات المؤتمر الوطني العام، للعمل مع السلطات الليبية بغية كفالة استمرار البعثة في تقديم دعم فعال للاحتياجات المحددة لليبيا واستعراض ولايتها وتعديلها حسب الضرورة. ويغطي التقرير التطورات الرئيسية التي حدثت منذ صدور تقريري المؤرخ ١ آذار/مارس ٢٠١٢ (S/2012/129) ويصف الأنشطة التي تقوم بها البعثة وفقا لولاياتها بموجب قرارات مجلس الأمن ٢٠٠٩ (٢٠١١)، و ٢٠١٧ (٢٠١١)، و ٢٠٢٢ (٢٠١١)، و ٢٠٤٠ (٢٠١٢).

ثانيا – التطورات السياسية والأمنية

٢ – في أعقاب الانتخابات الوطنية الناجحة، سلم المجلس الوطني الانتقالي مهامه إلى مؤتمر وطني عام منتخب ديمقراطيا. بيد أن ليبيا ظلت تواجه تحديات سياسية وأمنية خطيرة، مع تجدد عدة نزاعات محلية وتزايد عدم الاستقرار في الشرق، وهو ما سيشكل اختبارات مبكرة للسلطات الوطنية الجديدة.

٣ – وشكل التنظيم الناجح للانتخابات في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٢ خطوة هامة إلى الأمام بالنسبة لليبيا في انتقالها إلى الديمقراطية. وفي ظل القيود التي فرضها الجدول الزمني الضيق للانتخابات، والبيئة الأمنية غير المستقرة، وعدم وجود خبرة سابقة في تنظيم الانتخابات، فإن الانتخابات تعتبر إنجازا بارزا. وبنسبة إقبال قدر أنها تجاوزت ٦٢ في المائة بقليل، شارك ١,٧٧ مليون ناخب في ذلك الحدث التاريخي، في جو عام من الفخر والحماس.

060912 060912 12-46644 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

٤ - ومع أن فترتي التسجيل وتنظيم الحملات الدعائية مرتا دون حوادث، فقد شهد الأسبوع السابق للتصويت أحداث عنف جرى معظمها في الشرق. واعتُبر أن المظالم المتصلة بتخصيص المقاعد في المؤتمر الوطني العام هي السبب الرئيسي في الاضطرابات التي شابت الانتخابات. ففي يوم ١ تموز/يوليه، حدثت مظاهرات عنيفة متزامنة أمام مكتبي المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في بنغازي وطبرق. وفي ٥ تموز/يوليه، أدى حريق متعمد في مخزن المقاطعة في أجدابيا إلى دمار المواد الانتخابية المخصصة لـ ٤٦ مركز اقتراع. واتخذت المفوضية خطوات فورية لإعادة طباعة بطاقات الاقتراع، في حين ظلت مراكز الاقتراع، التي لم تتمكن من فتح أبوابها في الموعد المحدد، مفتوحة لوقت متأخر أو فتحت أبوابها في اليوم التالي. وفي ٦ تموز/يوليه، عشية يوم الاقتراع، تعرضت مروحية تابعة للسلاح الجوي الليبي كانت تنقل مواد انتخابية إلى إطلاق النار عليها بالقرب من بنغازي، مما أدى إلى مقتل أحد موظفي المفوضية وإصابة موظف آخر بجراح. وتوفي ثلاثة أشخاص آخرون في يوم الاقتراع نتيجة لأعمال عنف متصلة بالانتخابات.

٥ - ورغم وقوع عدد من الهجمات على مراكز الاقتراع في الشرق في يوم الانتخاب، لم يمنع ذلك الناخبين من الإدلاء بأصواتهم. وتبددت المخاوف من أن الاضطرابات التي شهدتها عدة مناطق، خاصة في الكُفرة وجبال نفوسة، قد تعيق التنظيم الناجح للانتخابات. وفي الكُفرة، أثمرت المفاوضات عن اتفاق بالسماح بالتصويت المتأخر في مركزي اقتراع متبقيين في ١٠ تموز/يوليه. واتخذت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات أيضا تدابير خاصة لتلبية احتياجات المشردين داخليا من ناخبي تاورغاء والطوارق والمشاشية.

٦ - ونتيجة لقلق المجلس الوطني الانتقالي إزاء التطورات السياسية والأمنية في الشرق، أصدر المجلس في ٥ تموز/يوليه تعديلا على المادة ٣٠ من الإعلان الدستوري. وفي حالة تصديق المؤتمر الوطني العام على التعديل، فإنه سيؤدي إلى الاستعاضة عن المفوضية الدستورية المقرر أن يعينها المؤتمر بهيئة منتخبة تضم ٢٠ عضوا من كل منطقة يتم اختيارهم في انتخابات محلية.

٧ - وبعد فترة الأربعة العقود الماضية التي لم تكن للبلد فيها ثقافة أحزاب سياسية، برز عدد كبير من الكيانات السياسية في الفترة السابقة للانتخابات. وواجهت تلك الكيانات تحديات طوال العملية الانتخابية في مجالات التسجيل، وبناء التحالفات، واختيار مرشحي الحزب (من النساء خاصة)، وتحديد البرامج السياسية، والحصول على قدر من الاعتراف باسم الحزب. وسادت روح من حسن النية فترة الحملات الانتخابية وتقيدت الأحزاب السياسية عموما بمدونة السلوك التي ساعدت البعثة في تيسيرها. وأُعلنت النتائج الأولية

الكاملة في ١٧ تموز/يوليه، وأُعلنت النتائج النهائية في ١ آب/أغسطس، بعد أن قامت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات والمحاكم بالبت في الشكاوى والطعون. وأظهرت النتائج أن تحالف القوى الوطنية برئاسة د. محمود جبريل، الرئيس السابق للمكتب التنفيذي للمجلس الانتقالي الوطني، فاز بالاقتراع بنظام قوائم التمثيل النسبي بالحصول على ٣٩ مقعدا من جملة ٨٠ مقعدا، حيث جاء حزب العدالة والبناء في المركز الثاني بحصوله على ١٧ مقعدا. ولا يعرف بعد إذا كان الأعضاء الـ ١٢٠ المنتخبون كمستقلين في الاقتراع بنظام الأغلبية الانتخابي سيتحالفون مع كيانات أو كتل في المؤتمر الوطني والكيفية التي سيفعلون بها ذلك.

٨ - وفي مؤشرات إيجابية أخرى على التحول الديمقراطي في ليبيا، نُظمت بنجاح انتخابات المجالس المحلية في كل من بنغازي ودرنة والزاوية، وفي مدن أخرى. وتم تأجيل الانتخابات المحلية في طرابلس التي كان مقررا إجراؤها في أيار/مايو.

٩ - وبإعلان نتائج الانتخابات في ١ تموز/يوليه، تحول التركيز إلى الخطوات المقبلة في العملية الانتقالية. وفي ٨ آب/أغسطس، سلم المجلس الوطني الانتقالي مهامه إلى المؤتمر الوطني العام؛ وحُل المجلس بعدها. وعقدت الجلسة الاستهلالية للمؤتمر في ٩ آب/أغسطس حيث انتخب المؤتمر رئيسا له السيد محمد يوسف المقريف، رئيس حزب الجبهة الوطنية. وساعدت الأمم المتحدة في التحضيرات لتنظيم الجلسة الاستهلالية. وفي غضون ذلك، تحضر الحكومة الانتقالية لتسليم مهامها إلى الحكومة المقبلة التي يتعين تشكيلها، وفقا للإعلان الدستوري، خلال شهر واحد من انعقاد أول جلسة للمؤتمر الوطني.

١٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، برز إلى السطح عدد من النزاعات والتوترات المحلية القائمة من قبل الثورة، حيث زادت حدتها نتيجة للتضارب في الولاء خلال الثورة. وتصاعد بعض تلك النزاعات إلى صدامات مسلحة استُخدمت فيها الأسلحة الثقيلة.

١١ - ففي ٢٦ آذار/مارس، اندلع قتال، في سبها بجنوب البلد، بين كتائب قبيلة التبو وإحدى الكتائب العربية، مما أسفر عن ١٤٧ قتيلا ونحو ٥٠٠ جريح. وأُرسل وفد حكومي لقيادة المفاوضات من أجل وقف لإطلاق النار، وقامت السلطات الليبية فورا بنشر قوات من الجيش الليبي لتأمين المنطقة وفرض وقف إطلاق النار.

١٢ - وفي ٢١ نيسان/أبريل، اندلع قتال في بلدة الكُفرة في الجنوب الشرقي. وكانت كتيبة درع ليبيا، وهي وحدة مساعدة في الجيش الليبي، قد نُشرت في المنطقة في شباط/فبراير لإنفاذ وقف لإطلاق النار بين كتائب التبو والزوية. ووقع المزيد من الصدامات في ٩ حزيران/يونيه بين كتيبة درع ليبيا وكتيبة التبو، في خضم اتهامات بأن كتيبة درع ليبيا

تخلت عن حيادها وانحازت إلى قبيلة الزوية العربية. وأدى ذلك لمطالبة مجتمع التبو بالاستعاضة عن الكتيبة بقوات الجيش الليبي. وأسفرت جولة الصدامات تلك عن نحو ٤٤ قتيلا و ١٥٠ جريحا. وتوصل وفد من لجنة الحكماء للتفاوض إلى إبرام وقف لإطلاق النار، بيد أن المفاوضات بشأن تفاصيل وقف إطلاق النار تعطلت عند استئناف القتال في ٢٩ حزيران/يونيه. وأرسلت السلطات كتيبة إضافية لإعادة الهدوء، والبدء في الوقت نفسه في سحب كتيبة درع ليبيا من المنطقة.

١٣ - وفي ١ نيسان/أبريل، فإن التوترات في الغرب التي تتصل بصفة رئيسية بالمنازعات التي طال أمدها على الأراضي، والخصومة بين الجماعات المتنافسة على التحكم في الحدود، تفجرت في شكل نزاع صريح بين بلدتي زوارة من جانب والجميل ورقدالين من جانب آخر. وتلا ذلك اشتباكات استمرت لثلاثة أيام حتى تم التوصل إلى وقف لإطلاق النار. وأسفر ذلك عن مقتل ٤٨ شخصا.

١٤ - وفي أعقاب صدام مسلح وقع يوم ١٤ أيار/مايو بين العرب والطوارق في غدامس مما أدى إلى مقتل ١٠ أشخاص، اضطر نحو ١ ٦٠٠ من الطوارق المقيمين في المدينة إلى النزوح عنها إلى بلدة درج القريبة. واستقال العضو الممثل للطوارق في المجلس الوطني الانتقالي عن غدامس احتجاجا على ما يراه من عدم اتخاذ الحكومة إجراءات لوقف القتال ومعالجة مظالم الطوارق النازحين.

١٥ - وفي ١٠ حزيران/يونيه، اندلع قتال بين قبيلتي الزنتان والمشاشية في جبال نفوسة، مما خلف أكثر من ٧٠ قتيلا و ١٥٠ جريحا خلال فترة ستة أيام. وتم التوصل إلى اتفاق أولي لوقف إطلاق النار في ١٦ حزيران/يونيه، وتم نشر قوات الجيش الليبي بين بلدتي الزنتان والشقيقة لإيجاد منطقة عازلة بين الجماعتين اللتين تشهدان صراعات طويلة بينهما على الأراضي والخصومات السياسية.

١٦ - وشهدت الحكومة أيضا اضطرابات نتيجة للتذمر وسط بعض الكتائب، خاصة عقب القرار بتعليق المدفوعات لمقاتلي الثورة السابقين إلى حين وضع إجراءات لتنظيم صرف الأموال. وقد بدا أكثر أشكال التذمر وضوحا في الاشتباك الذي وقع خارج مكتب رئيس الوزراء في ٨ أيار/مايو حيث قُتل أحد الحراس وأحد مقاتلي الثورة.

١٧ - وفيما شكل خرقا أمنيا كبيرا في طرابلس، قامت عناصر من كتيبة الأوفياء المتمركزة في ترهونة باقتحام المطار في ٤ حزيران/يونيه احتجاجا على اختطاف قائد كتيبتهم قبل يوم من ذلك. ولم يبلغ عن وقوع قتلى في الحادث. ومنذ ذلك الحين تولى الجيش الليبي المسؤولية

عن تأمين الحدود الخارجية للمطار مع إشراف الشرطة على الأمن الداخلي. وجاء ذلك الحادث عقب قيام كتيبة الزنتان بتسليم المطار إلى السلطات الوطنية في ٢٠ نيسان/أبريل.

١٨ - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير أيضا زيادة في الهجمات في الشرق على المنشآت الحكومية، فضلا عن عدد من الهجمات التي استهدفت أعضاء المجتمع الدولي وأماكن تواجدهم. وشملت آخر جولة من أعمال العنف التي أعقبت الانتخابات في بنغازي سلسلة من الهجمات التي استهدفت المنشآت الحكومية والمسؤولين الأمنيين السابقين في شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس، حيث تزامن بعضها مع الذكرى السنوية لاغتيال عبد الفتاح يونس في عام ٢٠١١، وهو وزير الداخلية السابق الذي انشق عن النظام وتولى قيادة القوات المسلحة للثورة.

١٩ - وفي الشرق، واصل مجلس برقة المضي قدما في جدول أعماله الفيدرالي وهدد بتعطيل عملية التصويت ما لم تتم معالجة مظالمه فيما يتعلق بالتهميش المُتَصَوَّر للمنطقة. وفي ٢٦ أيار/مايو، قام المجلس بإرسال مفرزة ''رمزية'' من الحرس الوطني التابع له إلى منطقة وادي الأحمر تم سحبها بعد ذلك. وعقب ذلك، أصدر المجلس تحذيرا محددا بفترة ٤٨ ساعة إلى المجلس الوطني الانتقالي هدد فيه بالسيطرة على منشآت نفطية وغيرها من المنشآت إذا لم تتم الاستجابة لمطالبه. وعزي العنف المتصل بالانتخابات في الشرق المشار إليه أعلاه إلى محتجين يعتقد أنهم مرتبطون بمجلس برقة.

ثالثا - أنشطة البعثة

ألف - الدعم الانتخابي

٢٠ - أظهرت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات احترافية وشفافية ومرونة في التحضير لانتخابات ٧ تموز/يوليه وفي إدارة تلك الانتخابات، وهو ما يعد إنجازا لأي منظمة، ولا سيما لهيئة يقل عمرها عن ١٥٠ يوما في وقت الاقتراع. ولم يتحقق هذا الإنجاز فحسب. بل لقد أدى ما أبدته مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة الوطنية، بما في ذلك الحكومة والمجلس الوطني الانتقالي وقوات الأمن والكيانات السياسية والمرشحون والمجتمع المدني والناخبون، من حسن نية وتعاون إلى الإسهام في مصداقية هذه العملية ونجاحها.

٢١ - وقام أكثر ما يزيد عن ٢,٨ مليون شخص، منهم ٤٥ في المائة نساء، بالتسجيل للانتخابات، من بين السكان المؤهلين للتصويت وتتراوح أعدادهم التقديرية بين ٣,٢ مليون و ٣,٥ مليون. ورغم الجداول الزمنية المضغوطة ووجود معلومات محدودة جدا عن الناخبين، فقد اعتُبرت عملية التسجيل على الصعيد الوطني ناجحة إلى حد كبير.

٢٢ - وأسفرت عملية الفحص التي أجرتها المفوضية المعنية بالنزاهة والوطنية عن إزالة ١٥٠ مرشحا من قوائم المرشحين النهائية. وخاض ما مجموعه ٢ ٥٠١ مرشح، بينهم ٨٤ امرأة، سباقًا انتخابيًا ذا أغلبية فردية، في حين خاض ١ ٢٠٧ مرشحين، بينهم ٥٤٥ امرأة، السباق الانتخابي بنظام التمثيل النسبي للكيانات السياسية. وقد جرت الحملة الانتخابية، التي امتدت في الفترة من ١٨ حزيران/يونيه إلى ٥ تموز/يوليه، على نحو سلس ودون وقوع أي حوادث تذكر.

٢٣ - وقد مثل تاريخ إجراء الانتخابات في ٧ تموز/يوليه تأخيرا بقرابة ثلاثة أسابيع عن موعد إجراء الانتخابات وفقا للإطار الزمني المنصوص عليه في الإعلان الدستوري. وكان هذا التأخير مطلوبا من أجل الاستعدادات التقنية وإجراء الحملات الانتخابية بعد الترشيح وفحص ملفات المرشحين. وإضافة إلى المتطلبات التشغيلية واللوجستية المرتبطة بجدول التخطيط الزمني القصير، فقد ووجهت أيضا تحديات في: إنشاء إطار قانوني وتنظيمي واضح للسلطات الانتخابية، والجماعات السياسية، والمجتمع المدني، ووسائط الإعلام؛ وتعيين حدود واضحة للدوائر الانتخابية البالغ عددها ٨٩ دائرة؛ وتوفير معلومات كافية للناخبين والمرشحين وغيرهم من الجهات المعنية الهامة بالنسبة للعملية.

٢٤ - وقام ما يقرب من ١,٧٧ مليون ناخب ليبي، من بينهم ٣٩ في المائة نساء، بالإدلاء بأصواتهم في ١ ٥٤٦ مركز اقتراع انتشرت في جميع أنحاء البلد. وجرى أيضا التصويت خارج البلد في الفترة الممتدة من ٣ إلى ٧ تموز/يوليه في ستة بلدان، بمشاركة أكثر من ٨ ٠٠٠ ليبي. ووضعت أيضا أحكام خاصة للمشردين داخليا. وقد أدلى أكثر من نصف المشردين داخليا المسجلين للتصويت بأصواتهم.

٢٥ - وتم تسجيل أكثر من ٢١ ٠٠٠ من المراقبين والوكلاء المحليين لمراقبة عمليات الاقتراع والحيلولة دون ارتكاب مخالفات، وهو ما يمثل إنجازا كبيرا في بلد كان المجتمع المدني والمنظمات السياسية فيه، حتى وقت قريب، مقموعة. وقام برصد هذه الانتخابات ما يقرب من ١٩٠ مراقبا دوليا من عشر منظمات، شملت الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي ومركز كارتر. وكانت التقديرات العامة التي أبداها المراقبون المحليون والدوليون على حد سواء إيجابية إلى حد كبير، ووفرت توصيات بناءة لتعزيز العمليات الانتخابية في المستقبل.

٢٦ - وفي ٩ تموز/يوليه، بدأت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات الإعلان عن نتائج جزئية، بمجرد توفرها. وفي ١٧ تموز/يوليه، أعلنت المفوضية النتائج الأولية الكاملة للانتخابات، وبدأت فترة تمتد ٤٨ ساعة يمكن أثناءها الطعن في النتائج أمام المحاكم.

وفي الوقت نفسه، قامت المفوضية والسلطات القضائية بالبت في الشكاوى النهائية المتعلقة بهذه العملية. وبعد البت في كل من الطعون والشكاوى، أعلنت المفوضية النتائج النهائية في ١ آب/أغسطس.

٢٧ - وبناءً على طلب السلطات الليبية، قام فريق الأمم المتحدة لتقديم الدعم الانتخابي الذي يضم البعثة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بتقديم المشورة الفنية والمساعدة التقنية والدعم التشغيلي إلى المفوضية طوال العملية الانتخابية. وقام نحو ٥٥ مستشارا انتخابيا تابعين للأمم المتحدة ومقارهم في طرابلس وبنغازي وسبها بالعمل عن كثب مع المفوضية ومكاتبها الميدانية البالغ عددها ١٣ مكتبا والمنتشرة في جميع أنحاء البلد. وبُذلت جهود تكميلية لدعم عملية تثقيف الناخبين والتثقيف بالمشاركة الانتخابية عموما، التي تلقت تلك العملية تمكينا ماليا جزئيا بلغ ١,٩ مليون دولار قدمه مكتب دعم بناء السلام. وساعدت تلك الجهود على توفير أساس من المعرفة والخبرة في العمليات الانتخابية الديمقراطية التي ستواصل خدمة ليبيا طوال الفترة الانتقالية وما بعدها.

باء - حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية وسيادة القانون

٢٨ - ما زالت حالات الاحتجاز المتصلة بالنزاع تمثل تحديا كبيرا في ليبيا ما بعد الانتخابات. ويُحتجز حاليا نحو ٣ ٠٠٠ من أصل ما يُقدر بنحو ٧ ٠٠٠ من المحتجزين في مرافق تديرها وزارة العدل. ويُحتجز زهاء ٢ ٦٠٠ شخص آخر لدى المجالس العسكرية أو اللجان الأمنية العليا، وبالتالي فهم موجودون بدرجة ما تحت سلطة الدولة. ولم يُحدث هذا الأمر فرقا كبيرا تجاه محنة الكثيرين الذين ما زالوا تحت حراسة الكتائب الثورية ويتعرضون لسوء المعاملة. وما زال معظمهم في انتظار توجيه الاتهام إليهم أو الأمر بالإفراج عنهم. وتواصل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بإلحاح إقناع الحكومة بأن اعتقال أشخاص خارج أي إطار قانوني، وفي بعض الحالات لمدة تزيد عن عشرة أشهر، يُعد انتهاكا خطيرا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وقامت البعثة بتقديم استراتيجية إلى وزارة العدل للوفاء بمسؤوليتها المتمثلة في معالجة حالات الاحتجاز المتعلقة بالنزاع، وقدمت تدريبا لأعضاء النيابة العامة في فرز المحتجزين. وتضطلع الوزارة بتنفيذ مقاربة أكثر منهجية لإجراء الفرز، إلا أن قدرتها على إدارة السجون ما زالت محدودة. وتقوم البعثة بتنسيق إطار للمساعدة الدولية بهدف بناء قدرات الشرطة القضائية المسؤولة عن إدارة السجون.

٢٩ - واستمرت حالات إساءة المعاملة أو التعذيب في الظهور إلى السطح أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. وكشفت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا عن ثلاث حالات وفاة وقعت في مرافق اللجنة الأمنية العليا في مصراتة، في ١٣ نيسان/أبريل، كنتيجة مباشرة للتعذيب.

ولم يُترجم ما قدمه المسؤولون الليبيون، من تأكيدات بالتحقيق في حوادث التعذيب أو إساءة المعاملة ومعاقبة مرتكبيها، إلى إجراءات فعالة. وواصلت البعثة حث السلطات الليبية على معالجة تلك الحالات، بوسائل منها تنفيذ عمليات تفتيش معززة للمرافق المعروفة، وتحديد المرافق غير المعروفة وإغلاقها، وإجراء تحقيقات في قضايا التعذيب. وفي بعض الحالات، قامت وزارة الداخلية و/أو اللجان الأمنية العليا المحلية والمجالس العسكرية بإجراء تحقيقات واتخاذ إجراءات تأديبية. وفتح مكتب المدعي العام في مصراتة ملفا بشأن حالات الوفاة أثناء الاحتجاز، وما زالت التحقيقات جارية. وقد عُزل رئيس اللجنة الأمنية العليا لمصراتة من منصبه عقب التحقيقات التي أجرتها وزارة الداخلية في حالات وفاة ثلاثة محتجزين في ١٣ نيسان/أبريل، وهي الحالات المشار إليها أعلاه.

٣٠ - وقد أُحرز بعض التقدم في إعادة تفعيل النظام القضائي الليبي. وقد عاد جميع القضاة والمدعين العامين تقريبا إلى العمل. ومع ذلك، لا يتم عقد جلسات المحكمة بشكل منتظم في معظم أنحاء البلاد، باستثناء قضايا قانون الأحوال الشخصية والقانون المدني. وفي بنغازي ودرنة، أُبلغ عن حوادث قامت فيها الكتائب بالاعتداء جسديا على موظفي المحاكم وإصابة مباني المحاكم بالضرر. وما زال أعضاء النيابة العامة والقضاة يواجهون تهديدات وتخويفًا من الكتائب، ومن الموالين للنظام السابق أحيانا. وقد شجعت البعثة على إعادة تفعيل نظام المحاكم، وقدمت التدريب للقضاة على حل النزاعات الانتخابية.

٣١ - ويجري حاليا أيضا اتخاذ خطوات لتعزيز السلطة القضائية. ففي ٢٦ أيار/مايو، أصدر رئيس المجلس الأعلى للقضاء مرسوما بإنشاء لجنة وطنية لترفع تقريرا عن الإصلاح القضائي. وكُلفت اللجنة المؤلفة من ١٧ عضوا بوضع توصيات بشأن إعادة هيكلة قطاع القضاء، وإطاريه الإداري والتشريعي. وقد وافقت البعثة على تقديم الدعم التقني والاستشاري إلى اللجنة، وتقوم كذلك بإسداء المشورة إلى وزارة العدل في استعراضها لقانون العقوبات. وإضافة إلى ذلك، تقدم البعثة المشورة إلى مكتب المدعي العام الليبي بشأن اعتماد استراتيجية عامة شاملة للتحقيق في الجرائم السابقة ومحاكمة مرتكبيها.

٣٢ - وفي ٥ حزيران/يونيه، بدأت إجراءات محاكمة الرئيس السابق لجهاز المخابرات الخارجية، أبو زيد دوردة، المتهم بإصدار الأوامر باستخدام الذخيرة الحية ضد المتظاهرين أثناء انتفاضة عام ٢٠١١. وهذه هي أول محاكمة لمسؤول كبير في النظام السابق. وفي ليبيحزيران/يونيه، قامت تونس بتسليم رئيس الوزراء السابق البغدادي المحمودي إلى ليبيا. وواصلت ليبيا بذل الجهود لكفالة تسليم عبد الله السنوسي من موريتانيا. وتواصل الحكومة

أيضا الاستعدادات لمحاكمة سيف الإسلام القذافي، في حين ما زال الطعن الذي قدمته في مدى مقبولية الدعوى لدى المحكمة الجنائية الدولية معلقا.

٣٣ - ومن أجل تحفيز إجراء مزيد من الحوار العام بشأن العدالة الانتقالية في ليبيا، قامت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، في أيار/مايو ٢٠١٢، في شراكة مع حكومتي جنوب أفريقيا وسويسرا والفريق الاستشاري الليبي الوطني، بدعوة ستة خبراء دوليين للحضور إلى البلد، بمن فيهم أعضاء سابقون في لجان تقصي الحقائق من بيرو وجنوب أفريقيا، ليشاركوا بخبراتهم المتعلقة بتقصي الحقائق والمصالحة في بلدانهم. واجتمع الخبراء مع أصحاب المصلحة الوطنيين في طرابلس وبنغازي ومصراتة وسبها والزنتان، حيث سُلط الضوء على الحاجة الملحة لتحقيق مصالحة حقيقية، على أساس حلول عادلة تعالج الأسباب الجذرية للنزاع.

٣٤ - وفي أيار/مايو، أصدر مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف الجنسي في حالات النزاع تقريرا أوضح مدى محدودية توافر ما يقدم من دعم وخدمات إلى ضحايا العنف الجنسي في ليبيا. وقد أكد التقرير أيضا، الذي اشتمل على تقييم لنطاق وحجم ما ارتُكب من عنف جنسي مرتبط بالنزاع في ليبيا في الفترة الممتدة من شباط/فبراير إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، على تحديات أخرى تشمل الحاجة إلى مواصلة رصد العنف الجنسي، وكفالة المساءلة عنه، والتعويضات والإنصاف للناجين منها.

٣٥ - وفي ١٤ حزيران/يونيه، ألغت المحكمة العليا القانون رقم ٣٧ جعل تمجيد معمر القذافي جريمة والذي اعتمده المجلس الوطني الانتقالي في ٢ أيار/مايو. وكانت المنظمات الليبية والدولية المعنية بحقوق الإنسان وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا قد انتقدت القانون الليبي على أساس أنه ينتهك حرية التعبير. وقضت المحكمة بعدم دستورية هذا القانون. ومع ذلك، ما زال اثنان من القوانين التي تمنح العفو ساريين. فالقانون رقم ٣٨ يمنح عفوا من العقاب على جميع التصرفات التي قام بها ''الثوار بهدف إنجاح الثورة أو حمايتها''. وفي حين يمنح القانون رقم ٣٥ عفوا من العقاب على انتهاكات معينة غير الجرائم التي ارتكبها أفراد أسرة معمر القذافي ومساعدوه. وحرصت الأمم المتحدة على ضرورة عدم تفسير أو تنفيذ أي من القانونين بطريقة تمنح العفو للمسؤولين عن ارتكاب جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية، وجرائم العنف الجنسي في حالات النزاع المسلح و/أو الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

٣٦ - وقد اضطلع أفراد المجتمع المدني على نحو متزايد بدور نشط في تعزيز ثقافة حقوق الإنسان، بما في ذلك رصد الانتهاكات التي ترتكب في حق المحتجزين والانتهاكات الأخرى والتحدث علنا ضد تلك الانتهاكات. وما زال الطلب الذي تبديه منظمات المجتمع المدني مرتفعا في مجالات بناء القدرات والمهارات والتدريب في مجال حقوق الإنسان الأساسية.

وفي الفترة الممتدة من آذار/مارس إلى تموز/يوليه، قامت البعثة بتنظيم برنامج على نطاق البلد بأكمله للتدريب الأساسي على الرصد والتوثيق في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك في أجدابيا وبنغازي والبيضاء والخمس والزاوية والزنتان وزوارة وسبها وطبرق وطرابلس ومصراته.

جيم - الأمن العام

٣٧ - لا يزال الأمن العام هو الشاغل المهيمن بالنسبة لليبيين وهم ينتظرون حدوث تحسينات في القانون والنظام وإيجاد بيئة خالية من السلاح. فالعوامل الرئيسية في استعادة ثقة الجمهور هي إعادة بناء المؤسسات الأمنية، بما في ذلك المسألة المعقدة المتمثلة في دمج كتائب ومقاتلي الثورة، وإحراز تقدم في وضع هيكل أمني وطني متماسك يضمن ممارسة السلطة والرقابة المدنيتين، وكفالة التنسيق الفعال لقوات الأمن. وتعمل البعثة مع وزارات الأمن المعنية وقوات الأمن الليبية للمساعدة في وضع استراتيجية للأمن الوطني.

١ - الشرطة

٣٨ - ركز مستشارو شؤون الشرطة التابعين للبعثة، في مرحلة التحضير للانتخابات، على التخطيط لأمن الانتخابات، وتقديم الدعم التقني والاستشاري الفوري لوزارة الداخلية، وتقديم المشورة في مجال العمليات إلى وحدات الشرطة من خلال مكتبي البعثة في طرابلس وبنغازي.

٣٩ - وبناء على طلب السلطات الليبية مساعدة البعثة في التخطيط الأمني لانتخاب المؤتمر الوطني العام، ساعدت البعثة في إنشاء لجنة أمن خاصة بالانتخابات يترأسها نائب وزير الداخلية لتنسيق إعداد الخطة الأمنية للانتخابات وتنفيذها. وقام مستشارو شؤون الشرطة التابعين للبعثة بزيارات ميدانية مع وزارة الداخلية إلى أولباري والخمس والزاوية وسبها والعزيزية وغريان، للإشراف على التحضير لأمن الانتخابات في تلك الدوائر والاستعداد له. وساعد مستشارو شؤون الشرطة التابعون للبعثة في وضع دليل لأمن الانتخابات ومنهج تدريبي خاص بأمن الانتخابات. وجرى تنظيم دورة ''لتدريب المدربين''، بالاشتراك مع مستشارين لشؤون الشرطة من عدة سفارات في طرابلس، لفائدة ٧٠٠ مدرب شرطة تقريبا دربوا بدورهم حوالي ٠٠٠ ٧ ضابط عنصر مشتركين في أمن الانتخابات في ليبيا.

٤٠ - وشاركت شرطة البعثة في فريق عامل معني بالتدريب داخل وزارة الداخلية وفي تصميم استراتيجيات لتعزيز فعالية مراكز تدريب الشرطة. ففي أيار/مايو، قدمت البعثة إلى وزارة الداخلية المناهج للمبتدئين الجدد الذين يدخلون مجال الشرطة ولضباط الأركان.

وتتواصل الجهود من أجل إعادة هيكلة مديرية الشرطة للتدريب، ولتنظيم التدريب أثناء الخدمة لأفراد الشرطة.

٤١ - ووضعت البعثة منهجا تدريبيا من أجل إدماج الثوار في عمليات الوزارة، بما في ذلك عمليات الشرطة، سينفذ في ليبيا، والأردن وتركيا. ودُرب ما مجموعه ألف وستمائة (١ ٦٠٠) مقاتل سابق في الأردن. واستنتج أن البعض منهم غير مؤهلين للخدمة فأعيدوا إلى ليبيا. واقترحت البعثة خطة إدماج على وزارة الداخلية لضمان عمليات اختيار وفحص ونشر شفافة للمرشحين من أجل برامج التدريب في المستقبل. وبالإضافة إلى ذلك، يشارك أكثر من ٨٠٠ من متدربي الشرطة في برنامج تدريب مدته سبعة أشهر ونصف تقريبا في تركيا.

٤٢ - وواصلت آلية التنسيق الدولية، التي تعقد اجتماعاتها شهريا وترأسها الوزارة والبعثة، مساعدة الوزارة في وضع أولوياتها وخططها وتنسيق عروض المساعدة الثنائية التي يقدمها المجتمع الدولي.

٢ - قوات الدفاع الليبية

٤٣ - عملت البعثة مع السلطات الليبية واتصلت بالشركاء الدوليين في مبادرة لوضع أول كتاب أبيض للدفاع خاص بليبيا. وسيحدد الكتاب الأبيض المخاطر والتهديدات الرئيسية التي تواجه ليبيا، وسيضع المهام والعقيدة والرؤية العسكرية الرئيسية، وسيعالج مسائل الرقابة الديمقراطية المدنية، والقيادة والسيطرة العامتين، والهيكل الأساسي للقوات المسلحة، بما في ذلك علاقاتها مع وزارة الدفاع والسلطة التشريعية. وسعيا لتحقيق هذا الهدف، يسرت البعثة تنظيم حلقتي عمل خاصتين بالتخطيط الاستراتيجي في أيار/مايو وتموز/يوليه باشتراك خبراء ليبيين ودوليين منهم نائب رئيس الوزراء، ووزير الدفاع، ورئيس الأركان، ونائب وزير الداخلية، وموظفون كبار في مجال الدفاع، وممثلون عن وزارات أخرى. وأصبحت تلك العملية، التي يعتزم أن تضطلع بها الحكومة الجديدة مع القيام بمشاورات مكثفة، مع جهات منها المجتمع المدني، عاملا حفازا لجهود إصلاح قطاعي الأمن والدفاع في ليبيا.

٣ - أمن الحدود

٤٤ - في ضوء الشواغل الليبية والدولية السائدة بخصوص تهريب الأسلحة والمخدرات، والاتجار بالبشر، والهجرة غير الشرعية، وانتشار الجريمة المنظمة عبر الوطنية في كل أرجاء منطقة الساحل الأفريقية، تظل حماية الحدود الجنوبية لليبيا أولوية رئيسية من أولويات الأمن الوطني. و لم يجر بعد تنفيذ قرار اتخذته الحكومة في أواخر شباط/فبراير بوضع خطة عمل

متكاملة خاصة بالحدود الجنوبية تضم مسؤوليات قيادة وسيطرة واضحة. وواصلت البعثة العمل مع أصحاب المصلحة الليبيين والخبراء الدوليين لتشجيع وضع مفهوم تشغيلي لإدارة الحدود بغية تعبئة المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف والتقليص إلى أقصى حد من خطر التجزؤ في القطاع الأمني. ومن المتوقع أن يساهم تقييم الإدارة المتكاملة للحدود الذي أكمله مؤخرا الاتحاد الأوروبي في هذه العملية.

٤ - انتشار الأسلحة

٤٥ - لئن قل ظهور الكتائب المسلحة في الشوارع خلال الأشهر الماضية، ظلت إزالة الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب، وحصر الأسلحة والذخائر وتخزينها الآمن ومراقبتها شاغلين رئيسيين في العديد من المجتمعات المحلية. وتعمل البعثة بشكل وثيق، من خلال دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام، مع القوات المسلحة الليبية وعدد من الكتائب على استحداث مناطق للتخزين الآمن للأسلحة والذخائر. وتعمل البعثة مع القوات المسلحة ومكتب رئيس الوزراء على وضع ترتيبات من شأنها أن تنسق جميع الجهود الليبية والدولية في مجالات الأعمال المتعلقة بالألغام، والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتخزين الذخائر والمواد الكيميائية والنووية ذات الصلة.

٤٦ - وأكثر ما يثير القلق هو المعدات الحربية التي يمتلكها كل من الكتائب والأفراد المقاتلين السابقين، والخطر المحتمل الذي تشكله على المجتمع الليبي. وأحرزت البعثة تقدما في ما يخص الوحدات الثورية الرئيسية في مصراته، بعد تقديم عروض تتضمن المشورة بخصوص التخزين الآمن للذخائر والأسلحة وأمنها. وأعدت البعثة مجموعة أنشطة تدريب بخصوص التوعية بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وعملت مع هيئة شؤون المحاربين للتأهيل والتنمية على تنفيذ بعض إجراءات تسجيل الأسلحة. وفي الآونة الأخيرة، عملت البعثة مع الجيش الليبي بخصوص مسألتي مرافق التخزين وإدارة المخزونات.

٤٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحرِز بعض التقدم في التخطيط لتدمير المواد والأسلحة الكيميائية. إذ قدمت ليبيا خطة إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من أجل تدمير المواد الكيميائية المعلن عنها، والتي تم نقلها الآن وجمعها في مستودع رواغا في جنوب شرق ليبيا. ومن المتوخى استئناف تدمير ما يقرب من ١٣ طنا من مخزونات خردل الكبريت السائب قبل نهاية عام ٢٠١٢، في حين يتوقع أن يبدأ تدمير الذخائر المملوءة بغاز الخردل في آذار/مارس ٢٠١٣.

٥ - الألغام الأرضية ومخلفات الحرب من المتفجرات

٤٨ - أزال فريق التنسيق المشترك للإجراءات المتعلقة بالألغام، في الفترة من نيسان/أبريل إلى تموز/يوليه، ٧٥٨ ١٧٦ قطعة من قطع الذخائر غير المنفجرة ومخلفات الحرب من المتفجرات. وحتى الآن، جرى تفتيش عدة مئات من المزارع وأعلنت آمنة لاستئناف النشاط الاقتصادي. وبالإضافة إلى ذلك، تم التحقق من أمان استخدام نحو ١٢٠ مدرسة و ٠٠٠ ٣ بيت تقريبا. وبالرغم من أن النتائج التي تحققت حتى الآن كبيرة، لا يزال التلوث عاليا في مصراته وسرت ومناطق جبل نفوسة حيث يتواصل عمل ٢٧ فريقا لإزالة الألغام و ٣٠ فريقا للتوعية بمخاطر الألغام.

٤٩ - وتواصلت جهود التوعية بالمخاطر، التي تشترك في تنسيقها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، إذ تلقى أكثر من ٠٠٠ ١٨٥ شخص رسائل مباشرة من ميسِّري التوعية بالمخاطر حتى الآن. ويعتقد أن الرقم الإجمالي للمستفيدين من هذه الجهود أعلى بكثير، ومرد ذلك بصفة أساسية إلى التوعية من خلال وسائط التواصل الاجتماعي. وبالإضافة إلى ذلك، دعمت اليونيسيف تدريب المعلمين والمدربين الرئيسيين من وزارة التربية والتعليم، وعملت على دمج التوعية بالمخاطر في المناهج والكتب المدرسية. وقد اتسع نطاق شبكات ميسِّري التوعية بالمخاطر من خلال استخدام مجموعات المتطوعين، بما في ذلك الهلال الأحمر الليبي وحركة الكشافة العامة والمرشدات الليبية.

٥٠ - ولا تزال الإجراءات الإنسانية المتعلقة بالألغام محدودة بسبب حالات النقص في التمويل. وبعد إبداء الجهات المانحة لبعض الاهتمام والدعم الأوليين عقب إطلاق النداء الخاص بالإجراءات المتعلقة بالألغام في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، تضاءل الدعم. ولا تزال المقترحات الأخيرة للحصول على دعم من الحكومة تنتظر اتخاذ قرار بشأنها.

٦ - الإدماج والتسريح وإعادة الإدماج

٥١ - تواصل البعثة، بالاشتراك مع فريق الأمم المتحدة القطري، تقديم المشورة التقنية إلى السلطات الليبية وتيسير المساعدة الدولية لها في أمور الإدماج والتسريح وإعادة الإدماج، ويشمل التعامل هيئة شؤون المحاربين للتأهيل والتنمية. وتشمل مجالات العمل المشترك التربية الوطنية، وتقديم المشورة إلى وسائط الإعلام، ونزع السلاح، وفرص العمل للمقاتلين من الثوار. ونشرت البعثة، في حزيران/يونيه وتموز/يوليه وبالتنسيق مع منظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة، خبيرين من برنامج الصحة العقلية للمجتمعات المحلية في غزة من أجل تدريب ما يقرب من ١٧٥ فردا من الهيئة في المشورة الاجتماعية - النفسية وتقييم الاحتياجات الإضافية لبناء القدرات في خدمات الإحالة.

٥٢ - وواصلت البعثة تنسيق وتيسير الجهود الدولية في مجالات الإدماج والتسريح وإعادة الإدماج، بسبل منها إنشاء منتدى الشركاء الدوليين. وفي ٢ أيار/مايو، قدمت الهيئة برنامجها إلى المجتمع الدولي، بحضور ممثلين عن وزارة العمل، ووزارة التخطيط، ووزارة الصحة.

دال - التعافي الاجتماعي - الاقتصادي وتنسيق المساعدة الدولية

٥٣ - وافقت الحكومة في ١١ آذار/مارس على ميزانية قدرها ٥٢,٣ مليار دولار لعام ٢٠١٢، خصص مبلغ ١٤,٦ مليار دولار منها لمشاريع إنمائية تغطي قطاعات التعليم، والبنية التحتية، والصحة، والنفط والغاز.

٥٤ - وأعرب كل من الشركات والمستثمرين الأجانب، الذين ينظر إليهم على أن لهم دورا محوريا في التعافي الاقتصادي، عن الرغبة في العودة إلى ليبيا. ومع ذلك، أثنت الشواغل الأمنية والتحديات المحتملة على المستوى القانوني العديد من المستثمرين عن الرجوع. وفي محاولة لتشجيع عودتهم، استضافت ليبيا مؤتمرين تجاريين دوليين متزامنين تحت عنواني ''البنية التحتية في ليبيا في عام ٢٠١٢'' و ''النفط والغاز في ليبيا في عام ٢٠١٢''، وذلك في الفترة من ٢٣ إلى ٢٦ نيسان/أبريل.

٥٥ - وسلط صندوق النقد الدولي الضوء، بعد زيارة رسمية لموظفيه إلى ليبيا في أيار/مايو، على الاحتياجات في المجالات التالية: بناء قدرات مؤسسات آليات التمويل المالي العام؛ وتحسين نوعية التعليم؛ وإعادة بناء البنية التحتية؛ وتنمية الأسواق المالية؛ والحد من الاعتماد على الهيدروكربون؛ وإنشاء شبكة أمان اجتماعي فعالة. ودعا أيضا ليبيا إلى وضع إطار حوكمة على أساس مبدأي الشفافية والمساءلة يكون من شأنه تعزيز التنمية التي يقودها القطاع الخاص، واستحداثِ فرص العمل، والنمو الشامل.

٥٦ - وفي ٢٩ آذار/مارس، استضافت وزارة التخطيط اجتماعا مع المجتمع الدولي لتقديم خطة الحكومة الاستراتيجية. واشترك في رئاسة الاجتماع نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط ونائب ممثلي الخاص. وكجزء من الخطة الاستراتيجية، قدمت الوزارة إطارا للتنسيق بين الحكومة والمجتمع الدولي. ويربط الإطار تنسيق مكتب نائب رئيس الوزراء للسياسات الاستراتيجية بتنسيق العمليات من قبل وزارة التخطيط وتنفيذ أنشطة التعاون التقني مع الوزارات المعنية والجهات المعنية الوطنية الأخرى. ويشمل الإطار إنشاء ستة أفرقة عاملة قطاعية في المجالات ذات الأولوية التالية: الانتعاش الاقتصادي؛ وبناء القدرات؛ والصحة والبيئة؛ والتعليم والبحث العلمي؛ والعدالة وحقوق الإنسان؛ والبنية التحتية والإسكان.

٥٧ - ودعمت البعثة ومنظمة الصحة العالمية وزارتي التخطيط والصحة في تنظيم اجتماعين للفريق العامل المعني بقطاع الصحة. وقد تم الانتهاء من تحديد الأنشطة الجارية والمقررة في قطاعي الانتعاش الاقتصادي وبناء القدرات معا وكان يجري التخطيط للاجتماعين الأولين للفريق العامل في هذين المجالين. ومن المتوقع أن تعقد اجتماعات الأفرقة العاملة القطاعية المتبقية بعد الانتهاء من عمليات التحديد. وتوفر تلك الاجتماعات فرصا للحكومة والمجتمع الدولي لكي يحددا معا المجالات التي تحتاج إلى المزيد من المساعدة الدولية.

٥٨ - ونسق فريق الأمم المتحدة القطري خططه مع خطة الحكومة الاستراتيجية من خلال وضع إطار استراتيجي موحد لفريق الأمم المتحدة القطري. وجرت مناقشة الإطار المنقح في حلقة عمل عقدتها وزارة التخطيط مع الوزارات الحكومية المعنية ووكالات الأمم المتحدة في ٢٩ تموز/يوليه. ومن المقرر عقد حلقة عمل للمتابعة في منتصف أيلول/سبتمبر لاعتماد وثيقة الإطار.

هاء - الحالة الإنسانية

٥٩ - في حين عاد بعض الأشخاص الذين شردوا أثناء الصراع الذي شهده عام ٢٠١١، فإن تصعيد التوترات العرقية والقبلية والقتال المتقطع الذي شهدته مناطق مثل غدامس والكفرة وجبال نفوسة وسبها في عام ٢٠١٢ عن تشريد جديد لأكثر من ٠٠٠ ٢٥ شخص، وإن كان أغلبه ذا طبيعة قصيرة الأجل ومؤقتة. وبوجه عام، يتأرجح عدد الأشخاص المشردين داخليا بين ٠٠٠ ٦٥ و ٠٠٠ ٨٠ شخص ويتألف بالدرجة الأولى من التوارغة وأقليات أخرى تخشى تعرضها لأعمال انتقامية في مناطقها الأصلية.

٦٠ - وواصلت منظمات من بينها هيئة الإغاثة الإنسانية الليبية ووكالات الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الوطنيين والدوليين تقديم المساعدة مع السعي في الوقت نفسه إلى إيجاد حلول طويلة الأجل، مثل تحسين مستويات المعيشة، وإتاحة فرص الالتحاق بمدارس، وتوفير فرص العمل، وغير ذلك من الخدمات الأساسية، فضلا عن تحقيق المصالحة بين المجتمعات المحلية للسماح بعودتها إلى مناطقها الأصلية. وأوفدت بعثتان مشتركتان بين بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا/فريق الأمم المتحدة القطري إلى غدامس ودرج في ٢٣ نيسان/أبريل، وإلى الزنتان والشقيقة في الأسبوع الأول من تموز/يوليه، لإجراء مناقشات مع السلطات المحلية وممثلي المجتمعات المحلية بشأن المصالحة بين المجتمعات المحلية والتسوية السلمية للمنازعات.

٦١ - وفي غياب إطار قانوني شامل يحكم وجود المهاجرين غير النظاميين وطالبي اللجوء المحتملين في ليبيا، يظل هؤلاء معرضين لمخاطر إلقاء القبض عليهم واحتجازهم وترحيلهم

واستغلالهم دون أن تتوفر لهم إمكانية اللجوء إلى القانون إلا في حدود ضيقة. وفي حين زادت وزارة الداخلية سيطرتها تدريجيا على بعض مرافق احتجاز المهاجرين، فإن عددا كبيرا منها لا يزال تشغله سلطات مختلفة دون توجيه أو دعم. وفي حالة المرافق الموجودة في منطقتي قطرون وأم الأرانب، يتحمل أكثر من ٠٠٠ ١ شخص، بمن فيهم النساء والأطفال، العيش في مكان مكتظ ويعانون ندرة الغذاء والماء وتردي وضع الصرف الصحي. وقد استجابت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمات أخرى بتوفير مساعدات إنسانية لهذه المرافق وغيرها. وفي أوائل تموز/يوليه، جرى ترحيل عدة مئات من المهاجرين إلى تشاد دون أي استعراض قانوني وفي ظروف صعبة، وخلال ذلك الوقت توفي شخصان.

٦٢ - وحسب تقديرات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإن أكثر من ٣٠٠ ١ شخص، منهم أشخاص يحتمل أن يكونوا طالبي لجوء وأطفال ونساء حوامل، حاولوا عبور البحر في ظروف خطيرة من ليبيا إلى أوروبا في عام ٢٠١٢. ومنذ أيار/مايو أعلنت وفاة أكثر من ١٠٣ أشخاص أو فقدانهم في البحر أثناء محاولة القيام بتلك الرحلة.

رابعا - نشر البعثة

٦٣ - وافقت الجمعية العامة، بموجب قراراها ٢٦٣/٦٦ على احتياجات بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا من الموارد البشرية وهي ٢٧٢ موظفا مدنيا، منهم ١٧٧ موظفا دوليا و ٨٥ موظفا وطنيا؛ و ١٥ من الأفراد المقدمين من الحكومات لتوفير الخبرة الفنية في مجال الشرطة وسيادة القانون.

٦٤ - وحتى ١٠ آب/أغسطس، كان قد جرى نشر ما مجموعه ١٦٨ موظفا دوليا ووطنيا تابعا للبعثة؛ منهم ١٤٤ في طرابلس، و ١٤ في بنغازي، و ٤ في سبها، و ٦ في مركز الخدمات العالمية في برنديزي بإيطاليا. ولا تزال هذه المجموعة الأخيرة تعمل بمثابة مكتب خلفي لتوفير الدعم وفقا لاستراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي لإدارة الدعم الميداني.

خامسا - السلامة والأمن

٦٥ - استمرت الأمم المتحدة تعمل بفعالية في جميع أنحاء ليبيا في النصف الأول من عام ٢٠١٢. إلا أن شواغل أمنية إضافية ظهرت خلال الربع الثاني. فقد تعرض المجتمع الدولي لما لا يقل عن ١٠ هجمات تضمنت استخدام أجهزة متفجرة يدوية الصنع، ونيران الأسلحة الصغيرة، و/أو القنابل الصاروخية الموجهة ضد القوافل والمكاتب ومجمعات أعضاء المجتمع

الدولي، وبالدرجة الأولى في بنغازي ولكن أيضا في درنة ومصراته وسبها وطرابلس. وفي ١٠ نيسان/أبريل، تعرض مبعوثي الخاص لإحدى هذه الهجمات حيث هوجمت قافلته في بنغازى، وفي ١٧ تموز/يوليه تعرضت قافلة تابعة للبعثة لنيران أسلحة صغيرة خارج درنة. ويعتقد أن هذه الهجمات، التي بدأت تصبح أكثر استمرارا فيما يبدو، تنفذها عناصر دينية و/أو سياسية متطرفة. وفي الشهور الأخيرة، اختُطفت مركبات تابعة للأمم المتحدة في طرابلس في مناسبتين مختلفتين.

٦٦ - وفي ضوء هذه البيئة المتغيرة، أُخضع منهج نظام الأمم المتحدة المتكامل لإدارة الأمن المعني بسلامة موظفي الأمم المتحدة في ليبيا وأمنهم لتنقيح أكبر في نيسان/أبريل وحزيران/يونيه. وعززت التدابير لحماية موظفي الأمم المتحدة، وخصوصا في الشرق.

سادسا - الدور المستقبلي للبعثة

٦٧ - طلب قرار مجلس الأمن ٢٠٤٠ (٢٠١٢) إلى أن أقدم تقريرا بشأن الخطوات التي تتخذها بعثة الأمم المتحدة للعمل مع الحكومة الليبية الجديدة بغية كفالة استمرارها في تقديم دعم فعال لاحتياجات ليبيا المحددة، وذلك لاستعراض وتعديل الولاية حسب الاقتضاء. وستواصل البعثة تقديم مساعدة تلبي طلبات النظراء الليبيين وفقا لمبادئ السيطرة الوطنية. وقبل أن تتشكل الحكومة الجديدة وتسنح فرصة التعامل مع وزراء جدد، يتعين اعتبار المؤشرات التالية للدور المستقبلي للبعثة مؤقتة ومرهونة بذلك التعامل. وتستند هذه المؤشرات إلى الولاية الحالية للبعثة - التي تظل وجيهة نظرا لأنها تزود البعثة بالنطاق والاتساع اللازمين للتحضير لطائفة من التعاملات التي يرجح أن تطلبها السلطات الليبية الجديدة. وستواصل البعثة الاسترشاد بمبدأ التنسيق الفعال وحشد الخبرات الخارجية عند الاقتضاء، على أساس الميزة النسبية.

ألف - التحول الديمقراطي

٦٨ - عرضت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعم المجلس الوطني العام المنتخب حديثا، بما في ذلك تقديم التدريب التوجيهي للأعضاء بشأن أدوارهم ومسؤولياتهم، ووضع قواعد وإجراءات داخلية، وإنشاء أمانة للمجلس.

٦٩ - وتقوم البعثة حاليا بإعداد دعمها لعملية وضع الدستور الليبي. ويجب أن تتم هذه العملية بقيادة وملكية ليبيتين، وتتوقف جميع الخطط على رغبة اللجنة الدستورية في الحصول على مساعدة. وستعرض البعثة مجموعة كبيرة من المساعدات، تشمل خيارات للمجلس الوطني العام بشأن عملية الاختيار وإنشاء أمانة للجنة في وقت مبكر، وإعداد نظام داخلي،

وكذلك توفير تدريب توجيهي ومساعدة فنية من الخبراء في آن واحد. ويمضي البرنامج الإنمائي قدما في تنفيذ خطط للتواصل مع الجمهور، تركز على مشاريع لبرامج للتربية الوطنية الأساسية بشأن المسائل الدستورية وتيسير التفاعل بين الحكومة والجمهور. وسيقوم فريق الأمم المتحدة الانتخابي بتوفير الدعم لعملية الاستفتاء الدستوري، وكذلك لانتخاب الجمعية التأسيسية عند الاقتضاء.

باء – الأمن العام

٧٠ – لن يتعزز الأمن العام في ليبيا إلا باضطلاع الحكومة الجديدة بجهود كبيرة لتنفيذ إصلاحات القطاع الأمني على أساس الملكية الوطنية. وستعزز البعثة دعمها في أهم مجالات الحوكمة، بما في ذلك إنشاء هيكل فعال للأمن الوطني، وإصلاح قوات الأمن وإكسابها الطابع المهني. وستواصل البعثة تعزيز وضع برامج مستدامة لنزع السلاح والتسريح و/أو (إعادة) دمج المقاتلين السابقين وأفراد الكتائب الثورية. وستقدم البعثة الدعم للأطراف الفاعلة الوطنية لتحديد الاحتياجات والأولويات، ومواءمتها مع المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين، ولتنسيق تقديم تلك المساعدة.

جيم – انتشار الأسلحة وأمن الحدود

٧١ – ستواصل البعثة عرض دعمها للسلطات الليبية في إدارة الذخائر والأسلحة، بما في ذلك الأمن المادي لمخلفات الحرب من المتفجرات وإدارة مخزوناتها والسيطرة عليها وإزالتها. وستواصل البعثة، بالتنسيق مع الاتحاد الأوروبي والشركاء الثنائيين، دعم الجهود الرامية إلى التصدي للتحديات المتصلة بأمن الحدود بما في ذلك توفير الدعم لضمان اتباع نهج متكامل ومنسق بشكل جيد بين الكيانات الليبية ذات الصلة. وستواصل البعثة دعم تنفيذ خطة عمل طرابلس التي اعتمدت في آذار/مارس لتعزيز أمن الحدود الإقليمي.

دال – حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية وسيادة القانون

٧٢ – يمثل إحراز تقدم في الأجل القصير بشأن مسائل أساسية، من قبيل حالات الاحتجاز المتصلة بالنزاع ومحاكمات أعضاء النظام السابق، ضرورة لا غنى عنها لبناء الثقة العامة في التزام الحكومة الجديدة باحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان. وستحث البعثة المدعي العام والوزارات المختصة وتساعدهم على تعجيل وتيرة معالجة حالات المحتجزين في أحداث لها صلة بالنزاع، ووضع تدابير حماية لمنع التعذيب وسوء المعاملة في مرافق الاحتجاز والتحقيق فيهما ووضع استراتيجية للملاحقة القضائية للتعامل مع محاكمات كبار أعضاء النظام السابق. وعلى المدى الأبعد، ستوفر البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري دعما استراتيجيا لبناء

قدرات المجتمع المدني كدعاة لحقوق الإنسان، ووضع سياسات وإطار للتصدي للتمييز والعنف الجنساني، بما في ذلك فيما يتعلق بالعنف الجنسي. وستعمل البعثة على دعم السلطات الوطنية الجديدة في وضع وتنفيذ استراتيجية متسقة عن العدالة الانتقالية تكون بمثابة محفل تحكيمي لحسم النزاعات القائمة على مظالم سابقة وتمكين الضحايا من الانتصاف. وستواصل البعثة دعم وزارة رعاية أسر الشهداء والمفقودين لتعزيز قدراتها في مجال الطب الشرعي.

هاء – التنسيق الدولي والشراكات الدولية

٧٣ – ستواصل البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري مساعدة الحكومة في جهودها لتنسيق الدعم الدولي في المجالات ذات الأولوية من قبيل الحكم الديمقراطي، والأمن، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والعدالة الانتقالية، والتنمية الاقتصادية، وتقديم الخدمات الأساسية. وستقوم البعثة، مع شركائها الدوليين، بتعزيز الدعم المقدم لهيكل التنسيق الدولي الذي أنشأته الحكومة وستواصل تعزيز مواءمة الجهود الدولية مع الأولويات الوطنية والخطط القطاعية.

واو – نهج البعثة

٧٤ – في سياق الانتقال من الحكومة المؤقتة إلى الحكومة التي تخلفها، لا يزال مفهوم البعثة عن العمليات، على أساس صفات الاستجابة والمرونة والسرعة، ساريا. ويواصل فريق كبار المستشارين الصغير التابع للأمم المتحدة تقديم مشورة تقنية رفيعة المستوى وخبرات مقارنة في جميع مجالات الولاية، بإحضار خبرات فنية موجهة من خارج منظومة الأمم المتحدة عند الطلب لتلبية طلبات محددة من السلطات الليبية. وتقوم البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري بوضع أنظمة تسمح بسرعة تحديد ونشر خبرات فنية مدنية تتجاوز القدرات الموجودة داخل البلد. ويجري حاليا تنفيذ هذه الاستجابة، التي تكون مطلوبة في كثير من الأحيان في خلال مهلة قصيرة، وفق المتطلبات الثنائية للملكية الوطنية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقد صمم نهج القدرات المدنية للأمم المتحدة في ليبيا بحيث تقدم هذه القدرات عند الطلب وبحيث يعزز نقل التجارب والمعارف بالدرجة الأولى من الخبراء المدنيين من المنطقة أو البلدان الأخرى التي مرت بمراحل انتقالية مماثلة.

٧٥ – ولكي تنفذ الأمم المتحدة بفعالية مفهوم العمليات الذي تعتمده، فإنها تواصل حاليا تعزيز النظم والعمليات الداخلية، بسبل تشمل إنشاء نافذة متخصصة للقدرات المدنية في الصندوق الاستئماني الليبي للإنعاش لتيسير إتاحته لوكالات الأمم المتحدة. إلآ أنه مع مضي

المرحلة الانتقالية صوب معالم جديدة، ستتطلب القدرة على الاستجابة بدرجة كافية لأولويات ليبيا مشاركة نشيطة من جانب السلطات الليبية بهدف توحيد وتوضيح طلباتها للمساعدة وتجدد التزام المجتمع الدولي بتنسيق المبادرات الثنائية، وخفض تكاليف المعاملات، وكفالة الاتساق.

زاي – سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم

٧٦ – ثبتت فعالية النهج المتبع حاليا إزاء سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم، الذي أكده الاستعراض نصف السنوي لتقييم المخاطر الأمنية لليبيا، الذي أجري في تموز/يوليه، ويرجح أن يستمر العمل به في المستقبل المنظور. وسيجري تحديد المخاطر الأمنية الفعلية والمحتملة التي تواجه موظفي الأمم المتحدة في ليبيا، والتخفيف منها استنادا إلى التحليلات المنهجية لبيئة العمليات، وإقامة الاتصالات الرئيسية مع النظراء الليبيين، والاستخدام الاستراتيجي لموارد الأمم المتحدة، وتحقيق درجة وضوح مقيسة، واتباع نهج فريد في إدارة مرافق الأمم المتحدة، وتوزيع الموظفين، والحركة داخل ليبيا.

سابعا – الجوانب المالية

٧٧ – خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٦٦/٢٦٣، مبلغ ٣٦ ٠٣٩ ١٠٠ دولار للإنفاق على بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا خلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وقيده على الاعتماد المخصص للبعثات السياسية الخاصة في إطار الباب ٣، الشؤون السياسية، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

٧٨ – وسوف تقدم احتياجات البعثة من الموارد لعام ٢٠١٣ في إطار ميزانيات عام ٢٠١٣ للبعثات السياسية الخاصة.

ثامنا – الملاحظات والتوصيات

٧٩ – مثلت انتخابات المؤتمر الوطني العام التي جرت في ٧ تموز/يوليه معلما رئيسيا في تحول ليبيا إلى دولة ديمقراطية حديثة وأنهت عقودا من الحكم الاستبدادي. وأعرب عن إعجابي بما أبداه الشعب الليبي من تصميم وشجاعة وفخر وهو يتوجه إلى صناديق الاقتراع. وفي هذا الصدد، أود أن أشيد باللجنة الانتخابية الوطنية العليا لمهنيتها وشفافيتها ومرونتها في إدارة عمليات الاقتراع، بالنظر إلى قيود الوقت، والبيئة الأمنية غير المستقرة، وقلة الخبرة في إدارة الانتخابات. ويوفر نجاح تلك الانتخابات، بما في ذلك نجاحها في شرق البلد الذي شكلت فيه مشاعر التهميش المتجذرة تحديا رئيسيا في المرحلة التي سبقت الاقتراع، فرصة

فريدة لتوجيه النقاش المتنامي بشأن هياكل التمثيل والحكم من خلال حوار سياسي وعملية مفتوحة لوضع الدستور.

٨٠ - وتقع مهمة المضي قدما بالعملية السياسية على عاتق القادة الليبيين. وأشجع القادة على إبداء روح التصميم والشجاعة نفسها التي أبداها شعبهم لكفالة السلاسة والنجاح للعملية الانتقالية بما يتجاوز مرحلة الثورة والبدء في عملية إعادة بناء بلدهم. وأحثهم على القيام بخطوات سريعة وحاسمة لتشكيل حكومة جديدة تكون منفتحة على الجميع وذات قاعدة تشاركية واسعة وتحظى بدعم الشعب الليبي. وسيتيح التقدم في هذا الصدد التصدي للتحديات المباشرة بصورة فعالة بما في ذلك التصدي للعملية العسيرة المتمثلة في بناء مؤسسات دولة تتسم بالقوة والقابلية للمحاسبة والحداثة، وجمع الأسلحة، وإدماج الثوار في المؤسسات الأمنية. وسيساعد ذلك في وضع البلد على مسار الديمقراطية والمصالحة الوطنية والاستقرار على المدى الطويل.

٨١ - ويتيح المناخ السائد في ليبيا بعد الثورة للنساء والشباب الفرصة التي طال انتظارها في أن يصبحوا جزءا من العملية السياسية. وقد ساعدت العملية الانتخابية في حفز النساء على القيام بدورهن كناخبات ومرشحات وفي تنشيط حركة مجتمع مدني نامية معبأة الآن للمساهمة في عملية التحول الديمقراطي المستمرة في ليبيا وللدعوة إلى إعمال الحقوق السياسية وحقوق الإنسان.

٨٢ - وتواجه السلطات الليبية الجديدة تحديات كبيرة وإرثا ثقيلا من النظام السابق وهي تسعى إلى معالجة مسائل عمليات الهجرة والتهريب غير المشروعة، والسيطرة على الحدود، وانتشار الأسلحة، وعكس السياسات السائدة منذ أمد طويل والتي تتسم بالتمييز ضد جماعات الأقليات، والمصالحة الوطنية. ويمثل القتال الذي ينشب من حين لآخر بين الجماعات المختلفة إشارة تذكير قوية بالحاجة الماسة لكي تبذل الدولة جهدا منظما ومتضافرا صوب المصالحة الوطنية، وبالمسائل المتصلة بالعدالة الانتقالية وسيادة القانون.

٨٣ - وأظل أشعر بقلق عميق إزاء طول فترات احتجاز المعتقلين وأسلوب معاملتهم في ليبيا. وأحث قيادة البلد على الإسراع باتخاذ تدابير لمعالجة هذه المسألة، وعلى وجه الخصوص، لتوجيه الاتهام للمحتجزين فيما يتصل بالنزاع أو إطلاق سراحهم، حتى لا يكون هناك معتقل خارج إطار القانون. كذلك فإن أحوال المهاجرين ومواطني الدول الأخرى المحتجزين تحتاج إلى تحسين عاجل، ويجب وضع إطار جديد للسياسات لتنظيم العمالة المهاجرة بطريقة تفيد ليبيا والدول المجاورة لها مع احترام حقوق الإنسان للمهاجرين. وينبغي التحقيق في حالات إساءة المعاملة والتعذيب أثناء الاحتجاز ومساءلة مرتكبيها. وتمثل صياغة

دستور جديد فرصة لكفالة أن تقوم مؤسسات دولة قوية بحماية الحقوق الأساسية للأفراد وإنفاذها في الوقت نفسه. وتتسم مؤسسات سيادة القانون القوية بأهمية أساسية لمستقبل ليبيا كدولة ديمقراطية.

٨٤ - وقد أزف الوقت لتنفيذ استراتيجية فعالة لمعالجة جرائم الماضي. وفي حين أن البدء في محاكمة الرموز الرئيسية للنظام السابق يشكل تطورا مرغوبا، ينبغي أن تكون هناك ضمانات لكفالة إجراء المحاكمات على نحو يتسم بالعدالة والشفافية. وهناك أيضا ضرورة لتنفيذ عملية لتقصي الحقائق تركز على الضحايا وتتسم بالدينامية الاجتماعية، ويقودها أفراد يمثلون التشكيلة المتنوعة للمجتمع الليبي. وينبغي أن تتوج العملية بتقديم تعويضات، وتحقيق المصالحة بين المجتمعات المحلية، والتقدم بتوصيات من أجل الإصلاح. وسيساعد وضع استراتيجية فعالة للعدالة الانتقالية في توطيد الديمقراطية وإعادة بناء الثقة في مؤسسات الدولة المكلفة بإنفاذ سيادة القانون.

٨٥ - وتتسم المؤشرات المبكرة على تحول ليبيا إلى دولة ديمقراطية تحتكم إلى سيادة القانون بالإيجابية، بيد أن الأمن يظل غير مستقر، مع وجود عدد من القوات الأمنية التي تمارس قوة قسرية. ومن المرجح أن يستمر وجود مختلف المصالح القبلية والإقليمية والمصالح المرتبطة بالجريمة، وأن تتنافس تلك المصالح على السلطة السياسية والاقتصادية، في حين يمكن للخطر المستمر الذي تمثله الأعداد الكبيرة المتاحة من الأسلحة والعتاد الحربي أن يقوض إحساس الجمهور بالأمن وثقته في قدرة قوات الأمن الليبية.

٨٦ - والنجاح في تسريح وإدماج أو إعادة إدماج المقاتلين السابقين أمر مهم، إلا أنه سيعتمد على إنجاز توافق عام وسياسي في الآراء في عدد من المجالات ذات الأولوية، وهو ما قد يكون صعبا في المدى القريب. وستكون هناك حاجة لتوافق الآراء على بنية الأمن الوطني وعلى تنفيذ برامج فعالة لإصلاح قطاعي الدفاع والأمن. ويجب أن تكون تلك البرامج قادرة على أن تبين للشعب الليبي أن قوات الأمن التابعة للدولة خاضعة للسيطرة المدنية الديمقراطية، وتتسم بالمهنية والفعالية، وأنها ستكون خاضعة للمساءلة على أعمالها. وهذه مهمة ثقيلة بالنسبة لبلد ليس لديه الكثير من التقاليد في هذه المسائل الحاسمة الأهمية وسيتعين أن تستند تلك المهمة إلى تشريعات جديدة. ويوفر الالتزام السياسي القوي من الحكومة الجديدة، مدعوما بنهج موحد من المجتمع الدولي، أفضل فرصة للنجاح، بيد أن كلا الأمرين قد يصعب تحقيقه في بيئة تتسم بالخلافات.

٨٧ - فالحالة الأمنية المحلية المجزأة تظل عقبة أمام إنشاء آليات فعالة لأمن الحدود ومكافحة التهريب ومكافحة الإرهاب، إضافة إلى التحكم في حيازة العتاد الحربي من قبل قوات الأمن

والسكان بصفة عامة. وسيجعل عدم التصدي السريع لهذه الشواغل مهمة إصلاح القطاع الأمني وإعادة تنظيمه أكثر صعوبة. وفيما يتعلق بالتصدي لهذه الحالة الأمنية غير المستقرة، فإنني أدعو مجلس الأمن إلى الانضمام إليَّ في تشجيع المنظمات الإقليمية والدول الأعضاء على دعم الدور التنسيقي للبعثة. وحتى الآن ثبت نجاح الدور الاستشاري الذي تقوم به البعثة وينبغي له أن يستمر، إلا أنه لا بد من تكملته بقدرة مرنة وجيدة التوقيت للقيام سريعا بجمع الخبرات الفنية الدولية القادرة على تزويد ليبيا بالمشورة الصحيحة في الوقت المناسب.

٨٨ - وفي سياق يتسم بتحديات هائلة وأولويات عديدة، فإن الحكومة في حاجة إلى الوقت والقدرة لصياغة تصور للنطاق الكامل من الدعم الذي تحتاجه من المجتمع الدولي. ومن المتوقع أن تتم صياغة طلبات الدعم تدريجيا استنادا إلى ما يستجد من احتياجات. وينبغي للمجتمع الدولي بدوره أن يكفل أن تكون المساعدة المقدمة إلى ليبيا متجانسة ومتسقة وتوائم احتياجات البلد ذات الأولوية. ويتطلب ذلك تعزيز مشاركة المجتمع الدولي في هياكل التنسيق التي تنشأ على نحو مشترك بين الحكومة والمجتمع الدولي ودعم جهود ليبيا لتنسيق المساعدة الدولية بغية توفير دعم كافٍ وجيد التوقيت للحكومة الجديدة في جهودها لبناء الدولة.

٨٩ - وتقف ليبيا الآن على أعتاب مرحلة رئيسية في صياغة مستقبلها. وقد بيَّنت للمجتمع الدولي، بما يتجاوز أقسى التوقعات، قدرة شعبها على النهوض بتحديات هائلة. ويجب على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي تقديم الدعم مرة أخرى للقادة السياسيين وقادة المجتمع المدني الجدد في ليبيا في المرحلة المقبلة من عمليتها الانتقالية.

٩٠ - وختاما، أثني على السلطات الليبية والشعب الليبي لجهودهما في تدعيم التحول الديمقراطي، خاصة الانتخابات التاريخية التي جرت في ٧ تموز/يوليه. وأود أن أتوجه بالشكر إلى المجلس الوطني الانتقالي والحكومة المؤقتة لتعاونهما وتضافرهما الوثيق مع الأمم المتحدة. وأعرب عن الامتنان لشعب ليبيا لدعمه للأمم المتحدة. وأتوجه بالشكر إلى جميع الشركاء الدوليين والمنظمات الإقليمية والجهات الأخرى الذين يدعمون الشعب الليبي في جهوده لتأمين السلام والاستقرار. وأود أن أعرب عن تقديري الصادق لموظفي بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومنظومة الأمم المتحدة على جهودهم المستمرة لدعم العملية الانتقالية في ليبيا تحت قيادة ممثلي الخاص إيان مارتن. وأخيرا، أتقدم بالشكر للسيد مارتن لخدمته الممتازة دعما للشعب الليبي وفي قيادته لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.